مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 113–134

الإصلاح السياسي في الفكر العربي الحديث –دراسة في فكر محمد عبده ومالك بن نبي–

The Political Reform in the Modern Arab Thought - A Study in the Thought of "Malik Ben Nabi"," Muhammad Abduh"

عبد الرحمان ساسي

جامعة الجزائر 3 (الجزائر)، htssaci@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/05/31 تاريخ القبول: 2021/07/07 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى التطرق إلى الجانب المفاهيمي للإصلاح السياسي، وذلك من خلال استعراض أهم المفاهيم والتعريفات الواردة لمصطلح الإصلاح السياسي، كما تركز الدراسة على المقاربة العربية كمدخل مفاهيمي من خلال استعراض نموذجين بارزين، الأول وهو مدخل بناء الأمة لمحمد عبده، أما الثاني فيمثل مدخل الشرط الحضاري لمالك بن نبي، وهي بذلك تهدف إلى تبيان أهمية الطرح الثقافي في عملية الإصلاح السياسي والذي يعتبر بدوره عاملا مهما وضروريا في أي مشروع يهدف إلى الإصلاح السياسي الناجح.

كلمات مفتاحية: الإصلاح، الفكر العربي، مالك بن نبي، محمد عبده.

Abstract:

This research paper aims to study the conceptual aspect of political reform, through presenting the most important concepts and definitions of the term political reform. Also The study focuses on the arabic approach as a conceptual entrance through presenting two prominent paradigms, the first which the nation's building of " Muhammad Abduh" ,while the second is the civilized condition entrance of "Malik Ben Nabi",under the aim of demonstrate the importance of cultural presentation in the political reform process, which is considered an important and necessary factor in any project aims to the successful political reform

Keywords: reform, Arab thought, Malik Ben Nabi"," Muhammad Abduh"

المؤلف المرسل: عبد الرحمان ساسي، **الإيميل**: htssaci@gmail.com

مقدمة:

يعد الإصلاح السياسي واحداً من أهم القضايا التي تهم عدداً من الباحثين والمختصين في مجالات العلوم السياسية والإنسانية، وقد شهدت دراسات الإصلاح السياسي اهتماما متزايدا نتيجة لارتباطها بقيم وثقافات المجتمعات الساعية إلى الإصلاح، ورغبة تلك المجتمعات في الحفاظ على هويتها وخصوصيتها درءا لمحاولات التجزئة والانفصال عن الجذور التي قد تصيب تلك المجتمعات بفعل التغييرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية التي لا تترك مجالا لوقف عجلة الزمن والعودة الى الوراء.

إشكالية الدراسة:

تطرح الدراسة إشكالية محددة تتعلق باختلاف الرؤى لدى عدد من مفكري العرب في ما يتعلق باشكالية الإصلاح ، فعلى حين يرى البعض (الإمام محمد عبده) أن الإصلاح السياسي يتعلق بداية بإعادة تأهيل الأمة التي ابتليت بالأمراض وأصبحت محلا للاستبداد والاستعمار، يتجه البعض الآخر (مالك بن نبي) إلى الحديث عن الشرط الحضاري لعملية الإصلاح السياسي.

تقسيم الدراسة

بقصد معالجة الإشكالية البحثية ، تنطلق هذه الورقة البحثية من نقطتين ، الأولى تتعرض لدراسة مفهوم الإصلاح السياسي في اللغة والإصطلاح ، أما النقطة الثانية تتناول الإصلاح السياسي من منظور المدخل الثقافي، وهي بدورها تنقسم إلى محورين الأول مقاربة بناء الأمة للإمام محمد عبده في عملية الإصلاح السياسي، أما المحور الثاني يتناول مقاربة الشرط الحضاري في عملية الإصلاح السياسي للمفكر مالك بن نبي.

أولا مفاهيم الدراسة:

1. الإصلاح السياسي لغة واصطلاحا

يعتبر الإصلاح السياسي من بين أهم المحاور التي شهدتها الساحة الدولية منذ أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات من القرن الماضي، والتي جاءت كنتيجة حتمية أفرزتها متغيرات البيئة الدولية المتسمة بوجود صراع إيديولوجي انتهى بزوال المعسكر الشرقي الحليف الاستراتيجي لدول العالم الثالث وهيمنة المعسكر الغربي

الليبرالي، وما تولد عن ذلك من بزوغ مفهوم جديد اصطلح عليه "بالعولمة"، تلك الأخيرة التي كانت لها نتائج ايجابية وأكثرها سلبية على فواعل البيئة الدولية لاسيما دول العالم النامي.

ويلاحظ أن تعريف الإصلاح السياسي بشكل عام يواجه صعوبات جمة، ولعل أبرزها هو التداخل والتشابك بينه وبين العديد من المفاهيم المرتبطة به كالتحول الديمقراطي والتغيير السياسي وغيرها، هذا بالإضافة إلى اختلاف نهج الإصلاح عموما من مجتمع لآخر، الأمر الذي يشكل تحديا كبيرا أمام الباحثين في وضع تعريف جامع مانع لمفهوم الإصلاح السياسي.

2. الجانب اللغوي "للإصلاح":

يعرف الإصلاح بأنه التغيير أو الانتقال من حال إلى حال أحسن ، أو التحول عن شيء و الانصراف عنه إلى سواه [1]، ويعود أصل الإشتقاق اللغوي للإصلاح من " صلح" و" صلاحا" و"صلوحا " ، والإصلاح من " الصلاح" ، وهو الشيء الذي زال عنه الفساد فعندما يقال صلحت حال الرجل أي زال عنها فسادها[2]،و يعني التقويم و التغيير نحو الأحسن والأرقى مع إزالة الفساد والعيوب والأخطاء، و هو مشتق من الفعل أصلح يصلح إصلاحا، أي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم ، وهو نقيض الفساد، فالإصلاح هو التغيير إلى استقامة الحال على ما تدعو إليه الحكمة[3]، فالإصلاح هو ضد الإفساد والإستصلاح ضد الإستفساد، ويرتبط الإصلاح مع التعديل إلى حد التلازم ، فالتعديل هو التقويم ويقال عدلته فاعتدل أي قومته فاستقام ولا يحتاج إلى التقويم إلا ما عوج .[4]

وتجدر الإشارة إلى ما ورد في دراسة تحت عنوان "محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي " والتي خلصت إلى أن معظم المعاجم اللغوية تختصر لفظ الإصلاح في كونه مقابل للإفساد، كما أنها لا تجتهد فيما ورد في حقه من تعاريف لغوية من قبل النقاد و اللغويين، ذلك الأمر الذي يبرر ما ذهب إليه المفكر محمد عابد الجابري في قوله: ((بأن المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف للإصلاح غير قولها الإصلاح ضد الإفساد، وإذا بحثنا فيها عن معنى "الإفساد "ردتنا إلى" الإصلاح "بقولها الإفساد ضد الإصلاح")) [5].

كما جاء الخطاب القرآني مليء بذكر المصطلح فنجد" إصلاحا " في قوله تعالى : ((وإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَماً مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَماً مِنْ أَهْلِهَا إِنْ ***يُرِيدَا إِصْلَاحاً يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا إِنَّ*** اللَّهَ كَانَ عَلِيماً خَبِيراً))[6] ، و ورد مصطلح "الصلح" و" يُصْلِحَا " في قراءة حفص عن عاصم ، و " يَصَّالَحَا " في قراءة ورش عن نافع في قوله تعالى : ((وَإِنِ امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ **يُصْلِحَا**

بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ الْأَنْفُسُ الشُّحَّ وَإِنْ تُحْسِنُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا))[7]، و يذكر أن هذا المصطلح جاء في سياق قرابة المئة وسبعين موضعا [8]، قال الله تعالى على لسان نبيه شعيب : ((قَالَ يَا قَوْمِ أَرَأَيْتُمْ إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّي وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَاكُمْ عَنْهُ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ))[9] ، فقد ورد في الآية الكريمة خطاب سيدنا شعيب عليه السلام لقومه بالالتزام بأوامر الله التي بعثه الله بها إليهم وعدم مخالفتهم لها ، وتفسر الآية الكريمة من أنه ليس لي من المقاصد إلا أن تصلح أحوالكم و تستقيم منافعكم ، والمصلحة هي التي تصلح بها أحوال العباد و تستقيم بها أمورهم الدينية والدنيوية ، أن من يقوم بما يقدر عليه من الإصلاح لم يكن ملوما ولا مذموما في عدم فعله ما لا يقدر عليه أن يقيم من الإصلاح في نفيه وفي غيره ما يقدر عليه ، فالعبد ينبغي أن لا يتكل على نفسه طرفة عين ، بل لا يزال مستعينا بربه متوكلا عليه ، سائلا التوفيق.[10]

ولهذا فإن الإصلاح في المنظور الحضاري الإسلامي مأمور به ويقع في صميم منظومة القيم والمفاهيم الإسلامية، فهو ضرورة يمليها الوعي بالذات وليس فقط انطلاقا من مبررات خارجية، بل هو ضرورة تمليها القيم الحضارية والسنن الكونية و الدين، و في موضع آخر من القرآن الكريم يقول الله عزو جل : ((وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ)) [11] وهنا جاء الإصلاح ضد الفساد والإفساد في الأرض.

أما في اللغات الأجنبية فقد اتفقت اللغتان الانجليزية و الفرنسية على أن مفهوم الإصلاح يعني إعادة تشكسل الشيء أو تحسينه وإعطائه صورة جديدة **ففي اللغة الفرنسية** يقابل مصطلح الإصلاح كلمة réforme والتي تتكون من لازمة ré والتي تفيد معنى الإعادة ولفظforme يعني الشكل أو الصيغة، أي أن المعنى الكامل هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء[12] ، أما **في اللغة الانجليزية** كلمة Reform تعني العمل الذي يحسن الأوضاع، أو تعني إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء ، وتجمعيه من جديد، أو هو تحسين الحالة أو تصليحها[13].

3. الجانب الاصطلاحي لمفهوم " الإصلاح":

تتعدد وتتنوع تعريفات الإصلاح السياسي بحسب المدارس والمقاربات المختلفة التي تتعامل معه، ففي مجال العلوم السياسية لا يوجد تعريف محدد للمفهوم، كون مضمون الإصلاح يختلف من مجتمع إلى آخر ومن فترة تاريخية إلى أخرى في نفس المجتمع.

يعرف قاموس **ويبستر** للمصطلحات السياسية الإصلاح السياسي بأنه " تحسين النظام السياسي من أجل إزالة الفساد و الاستبداد " ، فالإصلاح السياسي يعد شكلا من أشكال التغيير السياسي ، ذلك الذي يقصد به التعديل و التطوير الغير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية، فهو بمثابة تجديد للحياة السياسية وتصحيح لمسارها ولصيغها الدستورية والقانونية ، بما يضمن توافقا عاما للدستور وسيادة القانون وفصلا للسلطات ومحدداً للعلاقات فيما بينها.[14]

من جهة أخرى يعرفه "**المعجم السياسي**" بأنه : "التغيير الاجتماعي المحدود الذي يشتمل على تحسينات تدريجية تقوم بها القيادة السياسية، سواء من الناحية الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية أو الثقافية، ضمن خطة قد تكون خماسية (خمس سنوات) ، أو عشرية ، أو حسب الظروف التي يتطلبها الإصلاح[15]، أما قاموس" **أكسفورد** " فيعرف الإصلاح السياسي على أنه " : تغيير أو تبديل نحو الأفضل في حالة الأشياء ذات النقائص ، وخاصة في المؤسسات والممارسات السياسية الفاسدة أو الجائرة ، أي إزالة بعض التعسف أو الخطأ"[16].

وقد طرأ على مفهوم الإصلاح السياسي نوع من التحول و التغيير في المضامين ، بحيث نجد " **Gerado L.Munck جيرادو مونك** "،يذهب في تعريفه للإصلاح أنه "التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي، خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية، فالإصلاح قد يكون تدريجيا كما قد يأخذ طابعا جذريا، زيادة على أنه ليس مقصورا فقط على البنى والمؤسسات بل يشمل أيضا الأنماط والسلوكيات"، وهو نفس الطرح الذي ذهب إليه"**Samuel Huntington" صامويل هنتجتون** في تعريفه للإصلاح السياسي على أنه : "تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية، ونشر وسائل الاتصال والتعليم، وتوسيع نطاق الولاء، بحيث يتعدى العائلة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة ،وعلمنة الحياة العامة وعقلنة البنى في السلطة وتعزيز التنظيمات المختصة وظيفيا، واستبدال مقاييس الولاءات بمقاييس الكفاءة ، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية" .[17]

وفي سياق متصل يمكن تعريف الإصلاح السياسي اصطلاحا بأنه الإرادة الباحثة عن الخيرو تقويم الاعوجاج ، و يعرفه آخرون بأنه تغيير قواعد عمل النظام المجتمعي لمعالجة القصور و الاختلال الذي يعوق التنمية ، و النهوض بالمجتمع من جميع نواحيه الاقتصادية والإجتماعية والسياسية فهو ليس عملا سياسيا

وحسب ، بقدر ما هو عمل حضاري شامل يتناول المفاهيم و القيم و الأفكار والعادات والتقاليد والأفراد والمؤسسة إذ أنه يمس مختلف جوانب الحياة ، كما أنه عملية مستمرة ذات مستويات متعددة .[18]

وتعرف وثيقة الاسكندرية الإصلاح السياسي* بأنه : "كافة الخطوات المباشرة وغير المباشرة التي يقع عبء القيام بها على عاتق كل من الحكومات و المجتمع المدني و مؤسسات القطاع الخاص وذلك للسير بالمجتمعات والدول العربية قدما ومن غير إبطاء أو تردد أو بشكل ملموس في طريق بناء نظم ديمقراطية" [19]، ولعل هذا التعريف يتسم بنوع من الشمولية، فهو يقر بتنوع الفاعلين في العلمية الإصلاحية مرورا بالأدوات والسياسات وصولا إلى الأهداف نحو بناء نظم ومجتمعات تتسم بالرقي الديمقراطي.

يمكن تعريف الإصلاح السياسي بالإشارة إلى عدد من مؤشراته ، والتي ينتظم معظمها في تحديد النظم الديمقراطية التي تتسم بعدد من السمات تتنوع ما بين الدستور الديمقراطي، وجود برلمانات منتخبة انتخابا حرا ومباشرا، استقلال القضاء والهيئة القضائية استقلالا كاملا من الحكومة ، حرية تكوين الأحزاب السياسية دون تدخل من السلطات الحكومية، التعددية الحزبية التنافسية، الحق في إنشاء الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية من دون قيود، حرية واستقلال الصحافة والمؤسسات الاعلامية، الشفافية والحصول على البيانات والإحصاءات والرقابة والمحاسبة والمسائلة، المساواة والمشاركة السياسية وفعالية النظام السياسي ، تفعيل وسائل المحاسبة ومكافحة الفساد ونزاهة العملية الانتخابية[20]، وبالتالي فكل تلك المؤشرات تصب في خانة الأنظمة السياسية الحديثة ذات المناخ الديمقراطي المفتوح ،وهو ما توجه إليه **لعبد الإله بلقزيز"** في مفهومه للإصلاح بأنه : "الانتقال من نظام سياسي مغلق إلى نظام سياسي مفتوح والانتقال من الشرعية التقليدية إلى الشرعية السياسية الحديثة، ثم الانتقال من حياة سياسية قائمة على العنف إلى أخرى قائمة على المنافسة السياسية السليمة والديمقراطية وهي أهداف مرتبطة لا تقبل الفصل".[21]

لقد جاء في تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005[22] ، أن الإصلاح السياسي الواسع و العميق الذي يؤدي لقيام مجتمع الحرية و الحكم الصالح هو السبيل لإقامة مجتمع الحرية بالمعنى الشامل المكافئ للتنمية الإنسانية، وثمة شروط جوهرية ثلاثة لبدء مسيرة الإصلاح وضمان نجاحها ، **فالشرط الأول** هو الاحترام القاطع لعملية الإصلاح من قبل جميع الأطراف المعنية بذلك، و**الثاني** يتمثل في القبول بالمشاركة بحيث تشمل العملية السياسية جميع القوى المجتمعية ، خاصة تلك التي تمتلك حضورا شعبيا قويا، أما **الشرط الثالث** فهو

احترام جميع الأطراف لمبادئ حقوق الانسان، ولا تستطيع أي قوة إنسانية أن تتناسى الدين خاصة الإسلام، باعتباره عنصراً محورياً في النسيج الثقافي والعقائدي للشعب العربي.

ثانيا: المدخل الثقافي لمفهوم الإصلاح السياسي

إذا كانت الثقافة تشمل أنماط الإنتاج الفكري والمادي للمجتمع وتمثل خلاصة ذاكرته الجماعية وتراثه الذي ما زال حيا يشكل منظومة قيمه ورؤيته للكون، فإن فكرة إصلاحها تبدو عسيرة وشاقة، لكنها في الوقت ذاته ليست جديدة أو مستحيلة، فكل التحولات التي طرأت علي المجتمع العربي منذ بداية النهضة ليست سوي حلقات متتالية في مشروع الإصلاح الثقافي الذي يستهدف تغيير الواقع بتحريك العقل الذي يدبر أموره وتحديد الأهداف الجديدة التي يتوخاها، كما أن النظرة الكلية إلى حصاد الإنتاج الثقافي اليوم في مستوياته الإبداعية والمادية للوطن العربي تكشف عن اختلافه الجذري عما كان عليه الوضع في أوائل القرن الماضي، وإن كان لا يستجيب بقوة لكل الآمال المعقودة عليه، ويستشعر كثيراً من الإحباط لمخالفة التوقعات، ويبدو أن السبب الجوهري لذلك هو طبيعة البطء في الحراك العقلي والقيمي من ناحية، والتفاوت بين الأقطار العربية في إيقاع المسيرة من ناحية ثانية[23].

وقد إتسم مفهوم الإصلاح السياسي في الفكر العربي والإسلامي بالثراء والتنوع والشمول، بحيث اشتمل على كافة مناحي الحياة الاجتماعية ، فلم يقتصر على قضايا الدولة والنظام السياسي وحده بقدر ما تعمق في ثنايا القيم المجتمعية بقصد التجديد، على عكس ما يراه الغرب باعتباره إعادة هيكلة، ذلك الفهم الذي يشوش على المنظور الإسلامي للمفهوم والذي يتكون من عمليات تجديدية بأفكار نهضوية وإمكانات فاعلة، وعليه فإن إعادة الاعتبار لمفهوم الإصلاح يتأسس على مدى قربه من المفهوم البنيوي في مضامينه الإصلاحية والإنسانية بما يهدف إلى أنسنة السياسة وارتباطها بمنظومة قيم تأسيسية وغايات قاصدة إلى الإصلاح والصلاح والمصلحة.[24]

ويكتسب المدخل الثقافي لمفهوم الإصلاح السياسي أهمية بالغة في استراتيجيات الإصلاح السياسي ومحدداته لدى روافد متعددة في الخطاب السياسي المعاصر، وقبل الغوص في المحاور الفكرية لهذا المدخل وجب تقديم مفهوم محدد لمصطلح "ثقافة"، وما هو القصد به في هذا المجال البحثي، وذلك حتى يمكن التمييز بين هذا المدخل وغيره من المداخل النظرية.

يعود الجذر اللغوي لمصطلح ثقافة من ثقف وهو يشير إلى الفعل حذق وفهم وضبط ما يحويه وقام به أو ظفر به، وقد ورد في القرآن الكريم هذا المصطلح بصيغة الجمع في الآية الكريمة: ((وَاقْتُلُوهُمْ حَيْثُ ثَقِفْتُمُوهُمْ وَأَخْرِجُوهُمْ مِنْ حَيْثُ أَخْرَجُوكُمْ))[25]، وتفيد هنا معنى الوجود والإلتقاء وعلى هذا يمكن القول أن المثقف هو الفطن الذكي، وتشير أيضا إلى التهذيب والتقويم بعد الإعوجاج[26].

من ناحية أخرى تصنف كلمة ثقافة بين اثنين أو ثلاث كلمات هي الأعقد في اللغة الإنجليزية. ويرجع الأمر في ذلك إلى تطورها عبر الحقب التاريخية المتعاقبة، وإن كان السبب الرئيسي هو أنها أصبحت تستعمل كمفاهيم هامة في مجالات ثقافية عديدة وفي نظم تفكير مختلفة ومتضاربة الشيء الذي يبرر وجود تعدداً في تعريف مصطلح"ثقافة" ذاته، إذ يحصي بعض الباحثين أكثر من (164) تعريفاً. [27]

ومن جهته يحاول الدكتور نصر عارف الرجوع إلى الجذور العربية لاشتقاق وتأصيل دلالات مصطلح ثقافة، حيث يسجل أن السياق التداولي للمصطلح في المجال العربي حديث نسبياً (مع بدايات القرن العشرين)، وهو أكثر تأثراً بكلمة Culture ودلالاتها في المجال التداولي الغربي، ويتفق مع مالك بن نبي في حداثة المفهوم في تداوله عربياً وافتقاره في التراث الإسلامي بشكل محدود جدا.[28]

بناء على تعدد دلالات مفهوم الثقافة وارتكازه على العديد من المؤشرات والمرتكزات بين التراث الفكري الإسلامي من جهة وعلى صعيد التجربة الغربية من جهة أخرى، يمكن الأخذ بالعناصر التالية باعتبارها تشكل بنية المفهوم ومؤشراته:[29]

- ✓ الدين بما يتضمنه من عقائد وإدراكات وتصورات يحملها الإنسان، وتحملها الجماعة عن الذات والغيب والكون والحياة والعالم الآخر.
- ✓ العقائد والقيم الاجتماعية التي تحمل تصور الإنسان للكثير من القضايا وتطبع سلوكه الاجتماعي والسياسي وتحدد حركة المجتمع.
- ✓ الأفكار والمعارف الإنسانية والاجتماعية وآليات إنتاجها، بالإضافة إلى الفنون والآداب والأخلاق.

1. المقاربة الثقافية في الإصلاح السياسي:

يكتسب الشق الثقافي في عملية الإصلاح السياسي أهمية بالغة وهو العصب الذي تدور حوله جميع مقاربات المدخل الثقافي، وبالتالي فالطريق الرئيسي والاستراتيجي التي يتحقق به الإصلاح السياسي هو

الإصلاح الثقافي، من هنا يحدد زكي الميلاد المحاور التي تقوم عليها المقاربات الثقافية في الإصلاح السياسي متمثلة في العناصر التالية: [30]

- أن المشكلة والأزمة في المجتمع وليست في السلطة، وأن أولوية إصلاح المجتمع ثقافياً تتقدم على أولوية العمل السياسي: وبالتالي الأمر المتاح هو إصلاح المجتمع وليس إصلاح السلطة، وهذا بخلاف مقولات المقاربات السياسية في عملية الإصلاح.
- الإصلاح الثقافي هو الإصلاح العميق، في حين أن الإصلاح السياسي ليس عميقاً، ولا يتصل بالبني النفسية والتكوينات الذهنية عند الناس.
- تتطلب مشاركة الأمة في الإصلاح السياسي إصلاح الأمة ثقافياً بإزالة ذهنية التواكل والتقاعس والجمود، ومنحها الثقة والوعي وقوة الإرادة.
- يستند أصحاب الرؤية الثقافية في الإصلاح إلى الآية الكريمة في القرآن الكريم لقوله تعالى : "إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ".[31]

استنادا إلى ما سبق يمكن القول بأن هناك تعدداً في المداخل المنهجية في التعامل مع المسألة الثقافية ذاتها في الإصلاح السياسي، وذلك عبر مراحل تاريخية متباينة ومتعددة ، فقد أخذت المسألة الثقافية طرحاً جديداً مع الإمام محمد عبده الذي جعل الإحياء الديني مرتكزاً للإصلاح العام، ضمنه الإصلاح السياسي، مفضلاً البعد عن الخوض في العمل السياسي[32].

وتوافق مع محمد عبده عدد من العلماء والمفكرين الإسلاميين، في مقدمتهم تلميذه رشيد رضا، ثم عبد الحميد ابن باديس وعلال الفاسي ومحمد الطاهر بن عاشور، وإن كانت "المقاربات المغاربية" تمحورت حول الجانب الوطني في الإصلاح الديني، ما أدى إلى إطلاق بعض الباحثين على هذه المقاربات اسم "السلفية الوطنية".[33]

والجدير بالذكر أن بعض الباحثين قد سجلوا مرحلة من القطيعة التي أحدثتها الحركات الإسلامية فيما بعد وتحديدا بعد الحرب العالمية الثانية مع الخطاب الإصلاحي الأول، حيث ركزت الحركات الإحيائية الإسلامية على خطاب الهوية والمواجهة السياسية مع الحكومات القطرية المتشكلة حديثاً وتحمل العديد منها إيديولوجيات علمانية، ومع ذلك ثمة استثناءات في تلك الحقبة أبرزها مقاربة مالك بن نبي التي ركزت على

الشرط الحضاري للإصلاح، وعلى أهمية تأهيل المجتمعات العربية فكرياً، وثقافياً للدخول في الدورة التاريخية الحضارية من جديد[34].

ومع بداية الثمانينات من القرن الماضي بدأت تبرز مقاربات أخرى في المسألة الثقافية، تزامنت مع ازدهار الحركات السياسية الإسلامية، وتشكل ما يعرف بـ"الصحوة الإسلامية". في هذه الفترة ولدت مدرسة **"إسلامية المعرفة"** التي حملها المعهد العالمي للفكر الإسلامي متبنياً مقولة وجود قصور فكري ومعرفي لدى الحركات الإسلامية المعاصرة، ومركزاً على أهمية الأزمة الفكرية وخطورتها وضرورة منحها الأولوية من خلال مواجهة القصور في الجانب المعرفي في الخطاب الإسلامي المعاصر،كما تزامنت مدرسة المعهد العالمي مع تجربة مجلة **"المسلم المعاصر"**، التي بدأت تطرح مقاربات فكرية وثقافية تلتقي مع مدرسة المعهد وتطرح تساؤلات جديدة في مشروع الإصلاح الإسلامي، كما برزت رؤى وتوجهات جديدة خرجت من رحم تلك الحركات الفكرية الإسلامية وانفصلت عنهافي رؤيتها للإصلاح السياسي، ومن ذلك تجربة **"الإسلاميين التقدميين"** في تونس التي منحت الأهمية للمسألة الثقافية في الإصلاح السياسي ودعت إلى ضرورة التركيز على الجهود التنويرية والفكرية، وكذلك برزت مقاربات تتجاوز مقاربة "الإسلام الحركي" وذلك من خلال عدد من الإسلاميين الذين يبحثون خارج الحركات الإسلامية عن مقاربات أخرى ويمنحون الأولوية للمسألة الثقافية.[35]

بناءً على ما سبق تركز الدراسة على **مقاربتين أساسيتين** في المدخل الثقافي للإصلاح السياسي . تتمحور المقاربة الأولى حول إعادة بناء الأمة باعتباره نواة للإصلاح السياسي والتي يمثلها جيل الرواد " محمد عبده، ورشيد رضا، أما المقاربة الثانية فتنطلق من الشرط الحضاري للإصلاح السياسي باعتباره عصب العملية الإصلاحية ويمثلها المفكر مالك بن نبي.

2. مقاربة جيل الرواد "محمد عبده وإعادة بناء الأمة"

تمثل طروحات الإمام محمد عبده وتلميذه رشيد رضا وجهودهما مقاربة فكرية في سياسات الإصلاح السياسي –الإسلامي– الحديث ، وتبرز معالم هذه المقاربة في أولوية الإصلاح الديني وأهميته، وباعتماد استراتيجية التربية والتعليم وسيلة للإصلاح العام ومن ضمنه السياسي، والبعد عن ممارسة العمل السياسي المباشر واتخاذ موقف سلبي منه، كما يعول هذا الطرح على العمل الاجتماعي والتنموي، ثم الاعتماد على تأثير هذه الإصلاحات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية في تحريك الطبقة الوسطى والدنيا لتواجه سلطة

الأمراء وطبقة الأغنياء وتنتزع الإصلاح السياسي المطلوب ، ولعل من أبرز الإشكاليات التي تثار حول هذه المقاربة تتعلق بالمهادنة سواء مع السلطة السياسية القائمة أو مع الاحتلال الخارجي.

في هذا السياق يقارن العقاد بين رؤية كل من جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده في تقديرهما لزمنية الإصلاح حيث يرى أن ذلك يعود إلى اختلاف النظرة والاستعداد بين هذين الإمامين، فأحدهما "عبده" خلق للتعليم والتهذيب والآخر خلق للدعوة والحركة في مجال العمل السياسي، كما أن الأفغاني يعول على الجماعة أما عبده فيعول على الفرد ويتوخى في التربية سبيلا لبلوغ الهدف.[36]

ويمكن القول أن الظروف التاريخية والسياسية التي جاءت في سياقها مقاربة عبده ورشيد رضا تشكل عاملا رئيسيا في تفسير رؤيتهما للإصلاح السياسي، فقد كانت شمس العثمانية تؤذن بالغياب والاستعمار يطرق الأبواب، في سياق مفارقة كبيرة بين ما آلت إليه الحضارة العربية الإسلامية (الدولة التركية) من استبداد سياسي وأمراض اجتماعية وتراجع على كافة المستويات العلمية والصناعية، وإغراق المجتمعات العربية والمسلمة في حالة من "الأمية الثقافية" في مقابل تقدم علمي وثقافي وصناعي مبهر في الغرب، تلك اللحظة التاريخية بما تتضمنه من فارق حضاري شاسع، دفعت بكل من محمد عبده ورشيد رضا وهما من خلفية علمية ودينية، وليست حزبية سياسية بدرجة أولى، إلى التساؤل عن سر "الانحطاط الإسلامي" و"التقدم الغربي"، وصلا إلى نتيجة رئيسة مفادها أن الأوضاع السياسية قد وصلت إلى مرحلة متردية من الاستبداد والفساد والجمود بما اضر الأمة إما في عقيدتها أو معارفها أو علومها أو في شخصية وطريقة تفكيرها بالإضافة إلى فشل الحكام بما لهم من سلطة في إخراج الدولة من الحالة المتردية التي باتت فيها ناهيك عن عدم قدرتهم على فهم أدوارهم الحقيقية في المجتمع، ومن ثم تبلورت منهجية الإمام في الإصلاح في سياقه الأول محدداً في حالة الجمود والتقليد التي يعيشها العالم الإسلامي والتي سيطرت على منهجيته في التفكير، والثاني في الهجمة المضادة للإسلام من الغرب واتهامه كعقيدة معارضة ومضادة للحضارة والتمدن، لذلك رأى محمد عبده أن الإصلاح لن يتم إلا من خلال " النظر العقلي في النص الإلهي" لمواجهة الجمود من ناحية و الاستجابة لمستجدات الحياة من ناحية أخرى.[37]

كما يرى محمد عبده أن الإصلاح لا يأتي إلا من خلال عملية تأهيل الأمة والمجتمعات قبل الحديث عن حكومة دستورية وعن الشورى أو حتى عن خروج الاستعمار، وبالتالي فالمشكلة الحقيقية هي في المجتمعات التي ضعفت وابتليت بالأمراض الاجتماعية، فأصبحت محلاً للاستبداد والاستعمار[38].

3. قضايا الإصلاح في فكر محمد عبده :

اهتم محمد عبده بإصلاح العقل المسلم ، وأفسح للعقل مكاناً مميزاً في عملية الإصلاح واعتبره المركز في مشروعه الإصلاحي القائم على التوحيد، وحرص على بناء نسق معرفي عقيدي يتولى فيه العقل مهمة نقض الوضع القائم بما فيه من جمود و تخلف من أجل إعادة تشكيل النسق المعرفي العقيدي في ضوء فهم الدين بالرجوع إلى مصادره الأولى، وحدد محمد عبده مجالات الإصلاح في :[39]

- ✓ **الإصلاح التربوي و التعليمي**: و يتم من خلال نظرة شاملة كلية لجوانب العملية التعليمية، ومن ثم دعا إلى تقنين الدراسة وربط التعليم بالتربية والأخلاق، وتقسيم العلوم إلى علوم مقاصد وعلوم وسائل *، مع تقسيم التعليم وفقا لاحتياجات كل طائفة وميولها.
- ✓ **الإصلاح العقيدي**: من خلال إعادة الاعتبار "للعقل" وإحياء النزعة العقلية وتأسيس العلم على قواعد عقلية ذات أبعاد اجتماعية وثقافية انطلاقا من مفهوم التوحيد.
- ✓ **الإجتهاد**: و يرتبط الاجتهاد بتفعيل العقل و دوره في الحياة ، انطلاقا من تصوره الحضاري النابع من الإسلام كمرجعية عقدية فكرية، لذا دعا محمد عبده إلى فتح باب الاجتهاد منكرا القول الذي شاع بأن باب الاجتهاد قد أغلق، وأن تفعيل الاجتهاد هو السبيل الوحيد للقضاء على الجمود و التقليد.
- ✓ **التأكيد على التوحيد** كمركز أساسي في القيم الحاكمة للمعرفة البشرية ، وأن الإسلام يتفق مع العلم والعقل، ومن ثم لا يوجد صراع بين الدين والعلم أو العقل والإيمان ، وإنما تكامل و انسجام بما يعد دليلا وسبيلا للإصلاح .

هكذا فإن ما يمكن أن نستخلصه بناءا على موقف جيل الرواد ملاحظتين رئيستين:

الملاحظة الأولى : أن إصلاح الأمة والمجتمعات يمهد الطريق إلى تحقيق الأهداف السياسية، من خلال تغيير أحوال الأمة **أولاً** ثم تغيير أحوال السياسة **ثانياً**. فالابتعاد عن العمل السياسي والحزبي مبعثه تراجع أهمية الإصلاح السياسي، وضرورة الاهتمام في المقابل بتنمية الأمة وتطويرها، وهو ما يوضحه رشيد رضا بقوله: **"إن للأمة حقوقاً على العلماء والكتاب والأغنياء الذين يهتمون بالأمور العامة ويتصدرون لها، منها خدمة مصحلتها الدينية والأدبية، ومنها خدمة مصلحتها الاجتماعية، ومنها خدمة**

مصلحتهاالاقتصادية، فإذا حصروا عملهم في السياسة، أو جعلوه كله باسم السياسة، أضاعوا عليها هذه المصالح والمدافع التي لا قوام لها ولا بقاء إلا بها"[40].

الملاحظة الثانية: أن مفهوم "الحاكم المستبد العادل" في فكر محمد عبده (وربما العبارة الأدق هي المستبد المصلح) ليس مطلبا دائما، بل هو "مطلب وظيفي" لمرحلة تاريخية معينة يساهم من خلالها الحاكم برفع درجة استعداد الأمة أو المجتمع وقدرته على تولي شؤونه السياسية مباشرة، بعد أن تنتشر المعارف والأعمال الاجتماعية وتكون مؤهلة لهذه المرحلة.[41]

ويكشف مقال "السلطة للصفوة المستنيرة" لمحمد عبده عن مفتاح رئيسي لإدراك أبعاد رؤيته للإصلاح السياسي، فهو يرى أن الطبقة الوسطى والدنيا هي التي يعول عليها في نقل الجهود الإصلاحية من المجتمع إلى الحقل السياسي وإحداث التغيير المطلوب. فيقول: "..**إن المعهود في سير الأمم وسنن الاجتماع أن القيام على الحكومات الاستبدادية وتقييد سلطتها وإلزامها الشوري، والمساواة بين الرعية إنما يكون من الطبقات الوسطى والدنيا، إذا انتشر فيها التعليم الصحيح والتربية النافعة وصار لهم رأي عام.. أنه لم يعهد في أمة من أمم الأرض أن الخواص والأغنياء ورجال الحكومة يطالبون مساواة بأنفسهم بسائر الناس وإزالة امتيازاتهم واستئثارهم بالحياة والوظائف بمشاركة الطبقات الدنيا لهم في ذلك..**"[42].

هذا النص يوضح تصور محمد عبده لمراحل الإصلاح السياسي، إذ يبدأ أولاً بإصلاح الفكر الديني واستعادة حيوية الإسلام ودوره في النهضة والتنمية وتحريك عجلة الاقتصاد والتغيير، ثم نشر التعليم والتربية لدى الأمة والمجتمع، وتؤدي هذه التغييرات إلى بروز وعي مرتبط بمصالح سياسية واقتصادية لدى الطبقة الوسطى والطبقة الدنيا يدفع بهما إلى ممارسة العمل السياسي من أجل انتزاع حقوقها السياسية، ما يؤدي إلى تقييد السلطة والسير بمسار الإصلاح السياسي، وبالتالي فمن الواضح أن مسار الإصلاح المفترض لدى محمد عبده، مستنبط من قراءته لتجربة الإصلاح الأوروبية والمراحل التي مرت بها، فهو لا يفصل الإصلاح السياسي عن مرحلتي الإصلاح الديني والنمو الاقتصادي وما يتولد عنها من نتائج ومخرجات تؤدي إلى وجود رأي عام سائد لدى الطبقتين الوسطى والدنيا، هذا في خضم تضارب المصالح مع طبقة النبلاء ورجال الدولة.[43]

4. مقاربة مالك بن نبي ،الشرط الحضاري للإصلاح السياسي

ثمة محددات رئيسة في الاقتراب من تصور مالك بن نبي لموضوع الإصلاح السياسي ،**الأول** ينبثق من مشروعه الفكري الأكبر حول النهضة الحضارية ودورتها ومشكلتها، أما **الثاني** فيتمثل في أن المشكلة الحقيقية لدى مالك بن نبي هي مشكلة التخلف وليست مشكلة السلطة السياسية. في حين يرتبط المحدد **الثالث** بحضور الواقع الجزائري في مشروع بن نبي وتأثيره على رؤيته للإصلاح والنهوض. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال كتاباته حيث تبرز الوقائع والظواهر الجزائرية.

ومما هو جدير بالذكر أن المسألة الحضارية تشكل حجر الأساس في قراءة مشروع بن نبي للإصلاح بأبعاده الشاملة، والإصلاح السياسي بصورة خاصة، ولعل ما يؤشر على ذلك أن كافة كتابات بن نبي وضعت تحت عنوان مشكلات الحضارة[44]، بحيث يربط بن نبي الأوضاع العامة سياسياً، اقتصادياً، ثقافياً.. بـ"الدورة الحضارية، فعندما تكون المجتمعات داخل هذه الدورة فإنها تتميز بالفعالية والنهوض والتقدم، أما عندما تكون خارج هذه الدورة فتنتشر فيها الأمراض الاجتماعية وتقف عاجزة عن الفعالية والإنتاج والإبداع، وهو إذ يقرر هذه الفكرة البنيوية المركزية في مشروعه يصل إلى النتيجة التالية: "**إن كل تفكير في مشكلة الإنسان هو في النهاية تفكير في مشكلة الحضارة**"[45]، وبالتالي فإذا كانت مشكلة الإنسان تبدأ في الأصل من مشكلة "الحضارة" فإن حل مشكلة الحضارة يعود لدى بن نبي إلى تغيير "الإنسان" نفسه، بتخليصه من عوامل السلبية والركون إلى الخرافات والأوهام وتفعيل فكره ودوره ووظيفته الاجتماعية حتى يكون محركاً فعالاً منتجاً للخروج من الواقع العربي الإسلامي، الذي تميز بالركود و التقهقر في شتى مناحي الحياة، فضلا عن التخلف عن ركب الحضارة .

هكذا ينطلق بن نبي في مقاربته للإصلاح السياسي من منظور "المسألة الحضارية"، وهو يرى أن السلطة السياسية جزء من الحالة الحضارية، فإذا كانت المجتمعات في حالة من التقدم والتطور فإن حالة السلطة السياسية والعلاقة بين المجتمعات والحكومات تكون في مرحلة متطورة يعي كل منهما حقوقه وواجباته، بينما في المجتمعات المتخلفة تكون العلاقة بين الطرفين سلبية.

على هذا الأساس يرى بن نبي أن الأزمة السياسية تنبع من الأزمة الاجتماعية، وإصلاح السياسة يكون محصلة لإصلاح النفس والوسط الاجتماعي. ولا يدع مجالاً للشك في هذه النتيجة عندما يقول "**الأزمة السياسية الراهنة تعود في تعقدها إلى أننا نجهل أو نتجاهل القوانين الأساسية التي تقوم عليها الظاهرة السياسية، والتي تقتضينا أن ندخل في اعتبارنا دائماً صلة الحكومة بالوسط الاجتماعي، كحاكم مسيرة**

له وتتأثر به في وقت واحد، وفي هذا دلالة على ما بين تغيير النفس وتغيير الوسط الاجتماعي من علاقات متينة"[46].

وفقاً لذلك فإن منظور بن نبي للإصلاح السياسي هو جزء من سياق رؤيته للنهوض الحضاري، والذي يقوم على أركان رئيسية تتمثل **بالإنسان والوقت والتراب**. فدورة النهوض الحضاري تبدأ من تفاعل الإنسان مع الوقت والتراب، وتلعب "الفكرة الدينية" دوراً محورياً في هذه الدورة إذ تحرر الإنسان من حالة "اللافعالية"، وتبدأ بذلك دورة "الروح" فتنقل حالة المجتمع من الركود والضعف والتخلف إلى مرحلة العمل والإنتاج والإنجاز التي تمثل جوهر الوظيفة الاجتماعية للفكرة الدينية، وبالتالي يرى بن نبي أن الإصلاح لا يبدأ بـ"الأشياء" بل بـ"الأفكار"، فكل حضارة تبدأ مرحلة النهوض والتغيير فيها بالتطور الفكري، ثم يتلوه التطور المادي والصناعي. لكن الخطأ الاستراتيجي الفادح الذي يقع فيه عدد من المثقفين أو السياسيين العرب أنهم يعتقدون أن النهوض الحضاري يكون من خلال استيراد الصناعات والآلات، وهذا غير صحيح، فلكل حضارة طبيعتها وقيمها الأخلاقية والجمالية التي تصبغ منتجاتها وتقف وراءها، والطريق الصحيح للنهوض هي أن تصنع المجتمعات المسلمة العربية استراتيجيتها الخاصة لذلك، بما يتوافق مع طبيعتها وتكونها الروحي والتاريخي، إلى أن ما يصلح لحضارة معينة لا يخدم بالضرورة حضارة أخرى .

كما يشكل عامل الدين مدخلاً رئيساً لعملية الإصلاح في فكر بن نبي، والتي تبدأ من إصلاح الإنسان والمجتمع وإطلاق طاقاته نحو التعلم والتفكير والعمل المهني والصناعي والإنتاج معتبراً أن تلك هي المعالم الحقيقية لأي تغير عام الذي ينتج عنه في الأخير تغيير سياسي، في المقابل يرفض بن نبي رفضاً قاطعاً الانجرار إلى العمل السياسي معتبراً أن ذلك انحراف خطير عن الطريق الصحيح للنهضة.[47]

كما يرى مالك بن نبي أن عملية الإصلاح والتجديد لن يتم لها النجاح إلا إذا استطاعت الأمة أن تحدد بدقة أزمتها الحقيقية ،وبالتالي تكون مؤهلة لتقديم العلاج الشافي والكافي لها ، " إن مشكلة كل شعب هي في جوهرها مشكلة حضارية ،ولا يمكن لشعب أن يفهم أو يحل مشكلته ما لم يرتفع بفكرته إلى الأحداث الإنسانية، وما لم يتعمق في فهم العوامل التي تبنى الحضارات أو تهدمها ،و طرحه لمشكلة الأمة في هذا السياق جاء عندما أكد أن مشكلة الإنسان عموما هي مشكلة الحضارة ،وأي تفكير في حل أزمات هذا الإنسان لا يستوعب هذه الحقيقة لن يزيد أوضاعه إلا تعقيدا وتدهورا ، يقول أحد المهتمين بطروحات بن نبي أنه " وضع الأزمة والنهضة في إطارهما الفكري والمنهجي الصحيح ، عندما نبه إلى ضرورة النظر إليهما على أنهما

ليستا سلسلة من الأحداث يعطينا التاريخ قصتها ،بل على كونهما ظاهرة يرشدنا التحليل إلى جوهرها وربما يهدينا إلى قانونها وسنة الله فيها[48]."

كما أن التاريخ يرشدنا إلى القانون الذي يحكم بناء وسقوط الحضارات من خلال الأسئلة المنهجية التالية :ظاهرة النهضة كيف تتم ؟ ،وما هي السنن التي تحكم سيرها ؟، وكيف يتم التحكم التسخيري أو الوظيفي في هذه السنن ؟ ، وظاهرة الأزمة كيف تحدث ؟، وما هي السنن التي تحكم سيرها ؟.

وهنا نجد أن مالك بن نبي حاول في دراساته كلها، تأصيل منهج فكري يتمحور حول ثلاثة أسئلة هي[49]:

- ✓ حضارتنا الإسلامية، كيف تأسست ؟ وكيف تطورت ؟، وما هي النظم و السنن التي حكمت ذلك كله؟.
- ✓ كيف ضعفت ؟، وكيف انهارت ؟، وما هي السنن التي أفضت إلى ذلك؟.
- ✓ كيف يعيد تجديد بنائها ؟، وما هي السنن التي تحكم إعادة البناء؟.

هذه الأسئلة الجوهرية على ضوئها يمكن تحديد جوهر الأزمة التي يمر بها العالم الإسلامي، و التي لم تكن واردة في أدبيات المفكرين والعلماء بالدرجة التي تسمح بإحداث النقلة النوعية في واقع العالم الإسلامي، لأن الفكر الإسلامي كان " عاجزا عن إدراك حقيقة الظواهر، فلم يكن يرى منها سوى قشرتها، وأصبح عاجزا عن فهم القرآن، فاكتفى باستظهاره حتى إذا انهالت منتجات الحضارة الأوروبية على بلاده اكتفى بمعرفة فائدتها إجمالا دون أن يفكر في نقدها ، ومن ثم وجدنا هذا المسلم لا يكترث بمعرفة كيف تم إبداع هذه الأشياء، بل قنع بمعرفة طرق الحصول عليها "[50].

وفي هذا السياق دائما يصف مالك بن نبي شكل النهضة الإسلامية الحديثة بأنها خليط من الأذواق ،ومن المحاولات ومن التذبذب،ومن مواقف التدين أيضا، فهي في الواقع قد اختارت الطريق الذي يقضي لها ما تريد من أشياء وحاجات ،دون أن تبحث عن الأفكار والوسائل ونسيت النهضة الإسلامية الحديثة أنه " ليس يكفي مجتمعا لكي يصنع تاريخه أن تكون له حاجات ، بل ينبغي أن تكون له مبادئ ووسائل تساعده على الخلق والإبداع لأن خللا قد وقع في تحديد المشكلة التي يمر بها العالم الإسلامي، فالبعض اعتقد أن مشكلة المجتمع تتمثل في غياب حقوق أفراده،فراح يقدم المطالبة بالحق على القيام بالواجب، فحدث اختلال في المعادلة الاجتماعية ونحن في الحقيقة لسنا إذن بحاجة إلى نظرية تهتم بالحق على حدةأو بالواجب على

حدة ،فإن الواقع الاجتماعي لا يفصلهما، بل يقرنهماويربط بينهما في صورة منطقية أساسية ،هي التي تسير ركب التاريخ لأن بناء الحضارة أو إعادة بنائها إنما يكون على شاكلة الحضارة الأولى في شروط تاريخية ،وظروف نفسية ،وعوامل اجتماعية، على أساس أن الحضارة كظاهرة اجتماعية لها قانونها الذي يحكمها ،ولها ظروف ولادتها[51].

فعملية بناء الحضارة الأولى إنما جاءت نتيجة تحول نوعي عميق في وعي ونفسية وسلوكيات الأفراد ، لأن تغييرا حدث في منظومتهم الثقافية، وعليه فهذا التحول الايجابي للعالم الإسلامي في ظروفه وشروطه الثقافية والاجتماعية والسياسية هو الذي غاب ليغدوا تحولاً سلبياً من القوة إلى الضعف .ولكي تتم عملية التجديد الحضاري للأمة والإنسانية إنما يكون بحدوث التحول النوعي العميق في المنظومة الثقافية للإنسان المسلم خاصة ،والإنسان المعاصر عامة، على طريق الوعي السنني المتكامل، الذي يمتد لاستيعاب سنن الآفاق ،وسنن الأنفس، وسنن الهداية وسنن التأييد جميعا في نسق معرفي ومنهجي كلي منسجم.

والملاحظ من تحليلات مالك بن نبي لمشكلات الحضارة يخلص إلى أن الثقافة هي جوهر الحضارة، وبالتالي يدرك بأن الأزمة الحضارية هي باستمرار محصلة أزمة ثقافية ،وأي عملية إصلاح أو تجديد لا تنطلق من بناء المنظومة الثقافية للفرد والمجتمع والأمة تعتبر عملا في الفراغ لأن المجتمع عندما يعجز عن تجديد منظومته الثقافية، في أبعادها العقائدية والفكرية والسلوكية، وفي ميادين الخبرة والمهارة التسخيرية ،تجديدا أصيلا وفعالا ومستمرا، يرتقي بوعي المجتمع وأدائه الحضاري إلى مزيد من التطابق، ويجد نفسه في مواجهة مع ذاته وهويته من جهة، ومع أوضاعه المتقهقرة باستمرار من جهة أخرى ، و هنا يرجع مالك بن نبي الأزمة الثقافية إلى أزمة في التربية التي ينشأ عليها الفرد والمجتمع ،ويستند في ذلك كله إلى ما قام به النبي صلى الله عليه وسلم في تشكيل قاعدة فكرية تربت في أحضانه، فتشبعت بروح الإسلام فهما وعملا وسلوكا.[52]

ولهذا يعتقد بن نبي أن ميلاد أي مجتمع في التاريخ إنما يتم وفق الصورة الأولى التي تمت فيها ولادته، أي أن نهضة مجتمع ما تتم في الظروف العامة نفسها التي تم فيها ميلاده،كذلك يخضع بناؤه وإعادة هذا البناء إلى القانون نفسه، هذا القانون هو الذي عبر **الإمام مالك بن أنس** حين قال : ((لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها))[53]

الخاتمة:

تناولت الورقة البحثية المدخل الثقافي للإصلاح السياسي ، و هي بذلك تتراوح بين مقاربة الإحياء الديني و إعادة بناء الأمة للإصلاح السياسي، و مقاربة المنظور الحضاري للإصلاح السياسي، ومن وجهة نظرنا يعتبر الإصلاح السياسي القائم على القيم الثقافية للمجتمع هو أصوب وأنجع مدخل للإصلاح السياسي نظرا لأهمية الثقافة من جهة وللإقبال الذي يتمتع به رواد الإحياء الديني من قبل الشعب من جهة أخرى، خصوصا وأن تكاليف المدخل الثقافي محدودة جدا بالنظر إلى المداخل الأخرى .

كما أن إصلاح المجتمع وما يحتويه من قيم في مجال المعاملات هو رأس الأمر كله، فالحضارة لا تقوم على أسس المؤسسات الرسمية، ولا على المداخل والأفكار السياسية بقدر ما تستعيد عافيتها ومجدها الضائع من أفكار المصلحين الذين يشكلون منارات يستضاء بها في طريق التقدم والتطور نحو تحقيق قيم الديمقراطية المنشودة والعدل والمساواة للإنسان، وبالتالي فما هي الفائدة من وجود مؤسسات ديمقراطية وقوانين عادلة في مجتمع لا يفقه مصطلح العدل والقانون بل وحتى الديمقراطية في أبسط معانيها ؟ ،كل ذلك يدفعنا إلى القول بأن ما يضمن نجاح أي عمل إصلاحي يجب أن يكون متوافقا لمستوى الثقافة في مجتمعه، حتى لا يحدث شرخ في منظومة القيم ويكون خطاب الإصلاح يتوافق ومدركات الشعوب والأفراد.

ومن الأهمية بمكان، تظهر قيمة البعد الثقافي في عملية الإصلاح السياسي ، الذي يجعل من الأفراد في المجتمع الأساس والمحور التي تبنى عليه أي أفكار إصلاحية ، قبل أن ترتقي تلك الأفكار إلى قرارات ومشاريع تمس الكيانات السياسية كالدولة و مختلف مؤسساتها.

الهوامش:

[1] مي محمود نبيل عمر الشبراوي ، **الإصلاح السياسي في الخطاب الإسلامي المعاصر في مصر** ، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2015) ص 15.

[2] خليل الجر ، **المعجم العربي الحديث**،(باريس: دار الأروس، 1973)، ص 716.

[3] شعبان العيد ، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013**،رسالة ماجستير ، (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2014) ص ص 16-22.

[4] محمد بن أبي بكر الرازي ، **مختار الصحاح**، (بيروت: مكتبة لبنان ، 1986) ص 366.

[5]نقلا عن : مسلم بابا عربي ،"**محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي**" ، مجلة دفاتر السياسة و القانون ، (الجزائر: عدد 9، 2013) ص ص 3-4. للمزيد من التفصيل في أصل الاشتقاق اللغوي للمصطلح أنظر: ابراهيم مصطفى و آخرون ، **المعجم الوسيط** ، (القاهرة: دار الدعوة ، بدون تاريخ النشر)، ص 233

[6] سورة النساء ، الآية 35.

[7] سورة النساء ، الآية 128.

[8] مي محمود نبيل عمر الشبراوي ، **الإصلاح السياسي في الخطاب الإسلامي المعاصر في مصر** ،مرجع سابق ، ص ص 17-19.

[9] سورة هود ، الآية 88.

[10] عبد الناصر السعدي ، **تفسير الكريم الرحمن في كلام المنان** ، (الكويت: جمعية احياء التراث الاسلامي ، 2004) ص ص 529-531.

[11] سورة البقرة، الآية 11

[12] مسلم بابا علي ،،"**محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي**، مرجع سابق . ص 3

[13]أمين عواد مشاقبة، **الإصلاح السياسي إطار نظري**.(عمان : دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 28.

[14] محمد محمود السيد ، **مفهوم الإصلاح السياسي** ،الحوار المتمدن ، www.ahewar.org/debat/show.art.asp.284594

[15] شعبان العيد ، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013**، مرجع سابق ، ص 17.

[16] أمين مشاقبة ، "**الإصلاح السياسي المعنى و المفهوم** "، مجلة الدستور ،(الأردن : شتاء 2013 ، ص 3)

[17] مسلم بابا علي ، ،"**محاولة في تأصيل مفهوم الإصلاح السياسي** ،مرجع سابق ، ص 237.

[18] تفصيلا :د.رحاب عبد الرحمن الشريف ،" **مفهوم الإصلاح لدى حركات الإسلام السياسي: الأدوات و الفاعلية**"، في د. باكينام الشرقاوي و آخرون (إعداد)، المجتمع المدني و التحولات في الشرق الأوسط، أعمال المؤتمر العربي التركي الثاني للعلوم الاجتماعية، تركيا ،2012 ، ص ص 95-96.

***وثيقة الاسكندرية للاصلاح في العالم العربي** اجتمع المشاركون في مؤتمر "قضايا الإصلاح العربي.. الرؤية والتنفيذ" المنعقد بمكتبة الإسكندرية في الفترة 12-14 مارس 2004 بالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والعمل الأهلي بالوطن العربي، وتدارسوا إمكانات الإصلاح اللازمة لتطوير مجتمعاتنا العربية.وقد انتهت مناقشاتهم إلى ضرورة الإعلان عن اقتناعهم الكامل بأن الإصلاح أمر ضروري وعاجل، ينبع من داخل مجتمعاتنا ذاتها، ويستجيب إلى تطلعات أبنائها في بلورة مشروع شامل للإصلاح، يضم الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مشروع يسمح بالتعامل مع أوضاع كل قُطر على حدة، وينتظم في نسق عام يحدد القواسم العربية المشتركة، بما يتيح الفرصة لكل مجتمع عربي كي يدفع خطوات الإصلاح الخاصة به إلى الأمام، ويزيد من الوجود العربي على الساحة الدولية ويبعده عن التقوقع والتمحور على الذات .وفي الوقت

نفسه، يرسّخ لإطار تعاون إقليمي يجعل من الوطن العربي كيانا أكثر إيجابية وفاعلية وتأثيرا على الصعيد الدولي. **انظر تفصيلا :منتدى الاصلاح العربي، وثيقة الاسكندرية 2004**،http://www.aljazeera.net.

[19] محمد عبد الله أبو رمان ، **الاصلاح السياسي. في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر**، (الاردن: الشبكة العربية للبحوث و الترجمة،2010). ص 14.

[20] يسرى احمد عزباوي، **أثر الدور الخارجي على الإصلاح السياسي في الوطن العربي – حالة العراق**، رسالة ماجستير ،(جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2007)، ص 8.

[21] شعبان العيد ، **الإصلاح السياسي في الجزائر 2008-2013**، مرجع سابق ، ص 18.

[22] تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2005 ، أنظر : http://arabsatates.undp.org/contents/file/arabhumandevloprep2005.

* عرفت دائرة المعارف البريطانية **المواطنة** على أنها "**علاقة بين فرد ودولة كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات وحقوق فيها**" للمزيد من التفصيل انظر : صونية العيدي" **المشاركة السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر**" ،رسالة ماجستير،(جامعة بسكرة :كلية الآداب و العلوم الإنسانية، 2004) ، ص 115.

[23] د.سيف الدين عبدالفتاح، "**إعادة الاعتبار لمفهومي السياسة والإصلاح**" ، مجلة حراء، 21 أبريل 2014،ص 14.

[24] إسراء عمران أحمد عبد الكافي ، **دور القيادة في الإصلاح السياسي: دراسة في العلاقة بين الفكر و الممارسة مع التطبيق على نموذج عمر بن عبد العزيز**، رسالة ماجستير ، (جامعة القاهرة : كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، 2007)، ص 77.

[25] البقرة، الآية 191 .

[26] -نصر محمد عارف، **الحضارة-الثقافة-المدنية: "دراسة لسيرة المصطلح ودلالة المفهوم**،(عمان : المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط2، 1994)، ص22.

[27] ريموند وليامز، **الكلمات المفاتيح: معجم ثقافي ومجتمعي**، ترجمة : نعيمان عثمان،(بيروت: المجلس الأعلى للثقافة،2005) ، ص 116.

[28] د نصر محمد عارف، **الحضارة-الثقافة-المدنية**، مرجع سابق، ص ص31-32.

[29] وجيه كوثراني، "**عندما تكون الثقافة عامل تغيير للنهوض أو عامل جمود للانهيار**"، مجلة التسامح، (صيف 2005، ع11،) ص 26.

[30] حوار مع زكي الميلاد ، "**المسألة الثقافية في الخطاب الإسلامي**"، الغد اليومية الأردنية، 27 مايو 2006، ع (660).

[31] سورة الرعد، آية 11.

[32] محمد عبد الله أبو رمان ، **الإصلاح السياسي في الفكر الإسلامي** ،(بيروت :الشبكة العربية للأبحاث و الترجمة ، 2010)،ص 28.

[33]د.رضوان السيد، **المسألة الثقافية في العالم الإسلامي**، (بيروت : دار الكتاب العربي ، 2008)ص ص 124-136

[34]د.بن بريكة محمد، "**مقالات في الأبعاد الثقافية للحضارة الإسلامية** "، مجلة الإصلاح ، (الجزائر: دار بلقيس ، ع08، 2009) ، ص 12.

[35] حوار مع زكي الميلاد، **المسألة الثقافية في الخطاب الإسلامي**، مرجع سابق .

[36]أنظر تفصيلا : عباس محمود العقاد ، **عبقري الإصلاح و التعليم الإمام محمد عبده** ، (بيروت: دار الكتاب العربي،1971)، ص84. كذلك : د عمار علي حسن ، "**الإسلاميون و الإصلاح السياسي في مصر ، المراجعة بين الفتوى و الجدوى**" ،المجلة العربية للعلوم السياسية ، العدد 23، صيف 2009 ، ص 132.

[37]د حسام عبد الله حسام ، "**الإصلاح المعرفي التغريب عند النخب الفكرية في دول الأركان مصر ، تركيا، إيران**"، في د باكينام الشرقاوي (محرر)، الثقافة و دراسات الشرق الأوسط، (تركيا : أعمال المؤتمر التركي الأول للعلوم الاجتماعية ، 2012)، ص 200.

[38] د.رضوان السيد، **مشاهد التغيير و مناهجه في الفكر العربي المعاصر** ، مرجع سابق، ص ص 23-27.

[39]د.حسام عبد الله حسام ، "**الإصلاح المعرفي التغريب عند النخب الفكرية في دول الأركان مصر ، تركيا، إيران**"،مرجع سابق، ص 206-207.

* يقصد بعلوم المقاصد ، التوحيد و التفسير و الحديث و الفقه و الأخلاق ، أما علوم الوسائل فالمنطق و النحو و البلاغة و الجبر و الحساب ، أنظر المرجع السابق ، ص 202.

[40] محمد عبد الله أبو رمان ، **الإصلاح السياسي في الفكر الاسلامي المعاصر** ، مرجع سابق. ص 58، و كذلك : محمد رشيد رضا، "**الإصلاح و الإسعاد على قدر الإستعداد**"،مجلة المنار، م04، ج18، ص ص681-688.

[41] محمد عبد الله أبو رمان ، **الإصلاح السياسي في الفكر الاسلامي المعاصر** ، مرجع سابق. ص 59.

[42]**الأعمال الكاملة لمحمد عبده**، تحقيق و تقديم د. محمد عمارة ، (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص341.

[43] محمد عبد الله ابو رمان، الاصلاح السياسي في الفكر الاسلامي ، مرجع سابق، ص 37.

[44]–محمد شاويش، **مالك بن نبي والوضع الراهن**، (دمشق : دار الفكر، ، ط1،2007) ، ص ص 23-24.

[45]المرجع السابق ، ص82.

[46]مالك بن نبي، **فكرة الأفريقية الآسيوية**،ترجمة : د عبد الصبور شاهين ، (دمشق : دار الفكر ، ط2، 2001) ، ص 14.

[47] مالك بن نبي ، **شروط النهضة**،(دمشق: دار الفكر،1986)، ص 22.

[48]المرجع السابق ، ص 34.

[49]مالك بن نبي ، **وجهة العالم الإسلامي**،ترجمة : عبد الصبور شاهين،(الجزائر :دار الفكر ، ط5، 1986)، ص ص29-31.

[50]المرجع السابق ، ص ص 37-43.

[51]مالك بن نبي ، **وجهة العالم الإسلامي** ، مرجع سابق ، ص 142.

[52]"**محورية العالم الثقافي في عملية الإصلاح في فكر مالك بن نبي**" ، (بدون محرر)، (الجزائر : مركز دراسات سيرتا ، أكتوبر 2010،)ص 26.

[53]أنظر : القاضي إسماعيل بن إسحاق الجهضمي المالكي، **كتاب المبسوط، 282 هـ**، و القصد من ذلك كله هو أن القرآن إصلاح شامل لنقائص البشريةالموروثة, بل اجتثاث لتلك النقائص من أصولها. وبناء للحياة السعيدة التي لا يظلم فيها البشر, ولا يهضم له حق, على أساس من الحب والعدل والإحسان. والقرآن هو الدستور السماوي الذي لا نقص فيه ولا خلل: فالعقائد فيه صافية والعبادات خالصة, والأحكام عادلة, والآداب قويمة, والأخلاق مستقيمة, والروح لا يهضم لها فيه حق, ولا يضيع له مطلب ،هذا القرآن هو الذي صلح عليه أول هذه الأمة وهو الذي لا يصلح آخرها إلا عليه ، فإذا كانت الأمة شاعرة بسوء حالها, جادة في إصلاحه, فما عليها إلا أن تعود إلى كتاب ربها فتحكمه في نفسها, وتحكم به, وتسير على ضوئه, وتعمل بمبادئه وأحكامه, والله يؤيدها ويأخذ بناصرها وهو على كل شيء قدير. أنظر : **آثار الإمام البشير الإبراهيمي** ،(الجزائر : دار الغرب الإسلامي ، ج4، ط1، 1997) ، ص 93.